تلف به ان يذكر الحايط المايل لان العاقلة لا تعقل المال وضمن عاقلته النفس
التي تلفت به لانه دون الخطأ في الجناية فاولى ان يستحق التخفيف والكلب
العقور كالحايط المايل لا يضمن من طلب عنه ثم اشهد عليه فباع المايل و
قبض الثمن فعطب بريء فرجع عن ملكه بالبيع والقبض وكذا
المشتري اذا لم يشهد عليه او لا يضمن من طلب عنه ثم اشهد عليه ممن
لا يملك نقضه كالمرتهن والمستاجر والمودع وساكن الدار بالاستعارة
والغصب لعدم الملك فان مال الحايط الى دار رجل ساكن فيها بالاذن او مستاجر
او مستعير فلم يطلب خاصة لاستوائهم فالكمني فيصح من الطالب تاجيله
ان ساكنها او صاحبها ويصح ابراؤه منها ان الدار فلا يضمن ما تلف بسقوط
لانه اسقط حقه على الخصوص لا يضمن ان مال الى الطريق العام فاجل القاضي
او اجل من طلب نقضه او ابرا الا ان الحق للعامة فلا يصح ابطالها فان بنى
مايلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوط بلا طلب لانه بنى على التعدي كما يضمن
ما تلف بالسقوط من غير الطلب في اشراج الحاج اذا اخراج الجذوع من
الحايط الى الطريق والبناء عليها وفي نحو كالكنيف والميزاب لانه بنى على
التعدي لان هذه جناية بتغريرها حايطا اشخاص حمة طلب نقضه من
احدهم فقعد وسقط على رجل فعطب به ضمن العاقلة ان عاقلة من طلب منه
النقض خمس الدية لانه قد ملكه اعتبارا للبعض بالكل هذا عند الامام
اما عندهما فضمن تلك العاقلة نصفها لان ما تلف بنصيب من لم يطلب
منه النقض هدر فيجعل جنسا وغيره معتبر فيجعل جنسا آخر كما في جرح الرجل
وعفو الاولياء عن احدهم ان عاقلة الجاني تلتزم ثلثي الدية
ان حفر احد الشخاص ثلثة في دارهم المشتركة بغير اذن او بنى احدهم فيها حايطا لان

لان الثلثين قد غرمكه فلو لم يملك اصلا يضمن الكل فضمن حصة قد غرمه اعتبارا
للبعض بالكل هذا عند الامام اما عندهما فضمنوا نصفها ايضا لان نصيب
الكافر والباغي هدر فيجعل جنسا وغيره معتبر فيجعل جنسا آخر كما في ذلك المذكور
باب جناية البهيمة والجناية عليها ضمن الراكب ما وطئت ان جنت
دابته في الطريق فسره بتعوله وما اصابت بيدها او رجلها او ذنبها او
ما كدمت ان عضت بمقدم فمها انها او ما خبطت ان ضربت بيدها او ما صدمت
ان ضربت بجسدها لان السير على الدابة في طريق المسلمين جايز ومقيد بالسلامة
نظرا للمجايدين لا يضمن ما هلك بان نخس اي ضرب برجلها او ذنبها لان
الاحتراز عنه مع السير على ما لا يمكن فلو نخس حال ارتفاقها في الطريق يضمن
لامكان ذلك عنه هذا عندنا اما عند الشافعي فيضمن في نخسها لان فعلها
يضاف اليه او لا يضمن ما عطب بما راثت روثا او بالت به لانها في الطريق
سايرة كانت او واقفة لانه من ضرورة السير او واقفة الراكب لذلك
الروث او البول لان من الدواب ما لا يروث ولا يبول فيتقيد فيجعل ذلك
هدرا او عخوا فان او قفها لغيره ان الروث او البول فعطب بها
ضمن لان الايقاف لحاجة نفسه جناية او مباح مقيد بالسلامة فان
سار عليها سيرا معتادا ثم اصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او
اثارت بها حجرا صغيرا فعقرها عنيفا او افسدت ثوبا لا يضمن
لان الاحتراز عنه في ذلك السير متعذر فجعل عفوا كما في سير نفسه وضمن
بالكبير من الحجر لانه لا يكون الا بجرة او تعنيفه فجعل جناية او جناية
مقيد او ضمن السابق والقايد ما ضمنه الراكب في رواية اوفى لا يضمن
القايد ما اصابته دابته برجلها وقيل وكذا السابق وان كانت الناخة

Copyright © King Saud University